

Distr.: General  
10 June 2022  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة 10 حزيران/يونيه 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسرة مجلس  
الأمن المعنية بتنفيذ القرار 2231 (2015)

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير الثالث عشر للجنة المشتركة إلى مجلس الأمن عن حالة  
قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ، الذي يغطي الفترة من 27 تشرين  
الثاني/نوفمبر 2021 إلى 27 أيار/مايو 2022.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة والتقرير باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) جيرالدين بيرن ناسون

ميسرة مجلس الأمن

المعنية بتنفيذ القرار 2231 (2015)



## تقرير اللجنة المشتركة إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ

1 - هذا هو التقرير الثالث عشر للجنة المشتركة، المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، الذي يُقدّم إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ. ويعرض التقرير لمحة عامة عن العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المعني بالمشتريات في الفترة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى 27 أيار/مايو 2022.

2 - ويتألف الفريق العامل المعني بالمشتريات من الدول المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة، ويعمل منسقا له مندوبٌ للممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية مكلفٌ بهذه المهمة. والوثائق المتعلقة بأعمال الفريق العامل المعني بالمشتريات، كما أقرتها اللجنة المشتركة وبصيغتها المحدثة في أيلول/سبتمبر 2017، متاحةٌ للجمهور بوسائل تشمل الموقع الشبكي لمجلس الأمن المكرّس لتنفيذ القرار 2231 (2015).

3 - ومنذ 9 أيار/مايو 2018 وأعمال الفريق العامل المعني بالمشتريات مستمرة دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار المبادئ والإجراءات التي حددتها خطة العمل الشاملة المشتركة. وتلاحظ الجهات المشاركة بأسف إعادة فرض الولايات المتحدة جزاءات بعد انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة. وترحب الجهات المشاركة بالجهود الدبلوماسية المكثفة بهدف تحقيق عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة وكفالة قيام جميع الأطراف بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذاً شاملاً. وما زالت هذه الجهات ملتزمة باحترام سلامة قناة المشتريات وتؤيد تأييدا تاما استمرار عملها بوصفها أداة لضمان الشفافية وبناء الثقة، تكفل اتساق عمليات النقل ذات الصلة مع خطة العمل الشاملة المشتركة وتيسر في الوقت نفسه التجارة مع جمهورية إيران الإسلامية في الأصناف ذات الصلة. وتدعو الجهات المشاركة الدول غير الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تعوق قدرة الدول الأطراف المتبقية على الوفاء التام بالتزاماتها.

4 - وستستخدم الجهات المشاركة في الفريق العامل المعني بالمشتريات جميع الوسائل المتاحة لتأمين الظروف الضرورية لضمان الاستقرار في عمل قناة المشتريات، التي ما زالت إحدى الأدوات الرئيسية لضمان التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). وقد جرى تأكيد أهمية أن تنفذ جميع الأطراف خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذاً كاملاً وفعالاً، وذلك في الاجتماع الوزاري للاتحاد الروسي، وألمانيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وجمهورية إيران الإسلامية، الذي عقد عبر الإنترنت في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 برئاسة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

5 - ومنذ كانون الثاني/يناير 2019، اقترح الفريق العامل المعني بالمشتريات تدابير عملية لضمان الاستقرار في عمل قناة المشتريات وناقشها. وفي 6 آذار/مارس 2019، أعادت اللجنة المشتركة تأكيد استعداد قناة المشتريات لتقييم المقترحات المتعلقة بعمليات النقل إلى جمهورية إيران الإسلامية، وعزمها على مواصلة دعم الجهود الدولية في هذا الصدد.

- 6 - كذلك واصلت الجهات المشاركة في الفريق العامل المعني بالمشتريات العمل مع الدول الأعضاء ابتغاء إذكاء الوعي بالإجراءات المتعلقة بقناة المشتريات وتوضيح دور وأهداف الفريق العامل المعني بالمشتريات، بغية ضمان الأداء الفعال للقناة. ونوقشت تدابير عملية إضافية لزيادة الوعي بقناة المشتريات.
- 7 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الفريق العامل المعني بالمشتريات خمسة اجتماعات. وتوافقت الآراء على إرجاء الاجتماعات مؤقتاً بين الجهات المشاركة في الفريق العامل المعني بالمشتريات ودون المساس بسير عمل قناة المشتريات، التي ظلت تعمل بكامل طاقتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يستعرض الفريق العامل المعني بالمشتريات أي مقترحات.
- 8 - وما زالت الجهات المشاركة في الفريق العامل المعني بالمشتريات ملتزمة بمواصلة استعراض المقترحات بطريقة محايدة ومستقلة، ووفقاً للإجراءات والشروط المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. والمقترحات المقدمة إلى الفريق العامل المعني بالمشتريات مشمولة بمبدأ السرية، بما في ذلك المعلومات الداعمة اللازمة وأية معلومات إضافية تحال إليه.